

كيف تقوم المملكة العربية السعودية بمكافحة الرسائل الاحتمامية

مقدمة

يوجد لدى المملكة العربية السعودية استراتيجية شاملة وعملية لمكافحة الرسائل الاحتمامية تقوم على توصيات المنظمات والهيئات العالمية المتخصصة وأفضل التجارب والخبرات لدى الدول. وتركز الاستراتيجية على الجوانب التالية:

- الجانب التنظيمي
- الجانب التنفيذي
- المبادرات النابعة من القطاع
- الحلول الفنية
- التثقيف والتوعية
- التعاون الدولي تبادل الخبرات والمعلومات
- قياس الرسائل الاحتمامية

١. الجانب التنظيمي

الهيكلية التنظيمية التي تشمل نظام الاتصالات ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، تضع منهجاً للتعامل مع الرسائل الإلكترونية الاحتمامية داخل المملكة العربية السعودية:

- ٥ تعرف الهيكلية التنظيمية في المملكة الرسائل الاحتمامية كالتالي: "أية رسالة إلكترونية غير مطلوبة تحتوي على محتوى تجاري أو محتوى غير لائق يتم إرسالها دون إذن مسبق من خلال أي من قنوات الاتصالات والتي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الإلكتروني، الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة، تقنية البلوتوث، وخدمات المراسلة الفورية".
- ٥ تقدم الهيكلية التنظيمية المتطلبات التفصيلية للعمل وفقاً لمتطلبات الرسائل المشروعة.
- ٥ تتعامل الهيكلية التنظيمية مع الرسائل الاحتمامية المحلية والدولية ومع عناصر ثانوية مثل التجميع العشوائي للعناوين الإلكترونية (address harvesting) والخصوصية والحق الشخصي بالشكوى والملاحقة القضائية.
- ٥ يعد الالتزام بالهيكلية التنظيمية إلزامياً، علماً أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الوكالة المسؤولة عن التأكد من التزام جميع المؤسسات السعودية بالهيكلية التنظيمية.

٢. الجانب التنفيذي

يقوم تنفيذ الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمامية على العناصر التالية:

- ٥ الوكالات التنفيذية القائمة على تنفيذ الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمامية هي:
 - وزارة الداخلية، وتتولى التعامل مع الرسائل الاحتمامية المتعلقة بمخالفات نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، أي المحتويات الإجرامية والمرفوضة.
 - هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهي المسؤولة عن الرسائل الاحتمامية ذات المحتوى غير المرفوض.
- ٥ إنه لفي غاية الأهمية وجود تنسيق بين وزارة الداخلية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ويجري فحص الآليات الكفيلة بوجود مثل هذا التنسيق (مثل تأسيس لجنة توجيه البرامج تضم ممثلين من الطرفين).

- o سيكون لوزارة الداخلية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مسؤوليات مشتركة على المستوى الوطني مثل مراقبة وضع الرسائل الإقتحامية في المملكة والتأكد من التزام جميع الأطراف بالهيكلية التنظيمية للرسائل الإقتحامية.
- o تم تعيين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمثابة الوكالة المختصة بالتعامل مع الرسائل الإقتحامية الدولية الواردة من خارج المملكة.
- ستشارك هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الهيئات والمنظمات العالمية المعروفة وتوقع اتفاقيات تعاون لتنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بالرسائل الإقتحامية.
- ستقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقديم نقطة اتصال دولية مع العالم الخارجي لتسهيل عمليات التعاون الدولي.
- o تم تحديد عملية إجرائية للتبليغ عن الشكاوي والتعامل معها، وتشمل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة الداخلية، وسيتم تطبيقها قريباً.

٣. المبادرات النابعة من القطاع

- o نظراً لصعوبة مكافحة الرسائل الإقتحامية من قبل الجهة المنظمة والمشرعة لوحدها، فإنه من الأهمية بمكان بذل الجهود المعقولة من قبل الأطراف المختلفة لمكافحة الرسائل الإقتحامية، وتضم هذه الأطراف مقدمي خدمة الإنترنت، ومقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة، ومقدمي خدمات الرسائل القصيرة الجماعية (بالجملة)، والعاملين في التسويق الإلكتروني.
- o وتبعاً لذلك، وإضافة لاتفاقيات ترخيص خدمات الاتصالات، فقد قامت عدة أطراف مثل مقدمي خدمة الإنترنت، والمشتغلين بالتسويق الإلكتروني، ومقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة بتصميم لائحة ضوابط سلوكية إلزامية التطبيق تركز على الضوابط المناسبة للتعامل مع الرسائل الإقتحامية.
- o توضح لائحة الضوابط السلوكية بجلاء التزامات مقدمي خدمة الإنترنت، والمشتغلين بالتسويق الإلكتروني، ومقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة في سياق ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به.
- o من الأمور الهامة تعزيز الالتزام من خلال استخدام آليات تدقيق ومراجعة مناسبة.

٤. الحلول الفنية

- o إضافة للتشريعات والتنفيذ وتعاون أصحاب العلاقة في هذا القطاع، فإنه يجب أن يتم دعم الحلول الخاصة بمكافحة الرسائل الإقتحامية من خلال وجود تدابير وحلول فنية ملائمة.
- o وستكون هذه التدابير الفنية من مسؤولية الأطراف الرئيسية ذات العلاقة مثل المستخدمين والشركات ومقدمي الخدمات.

٥. التثقيف والتوعية

- o لضمان فاعلية الهيكلية التنظيمية للرسائل الإقتحامية، تم وضع خطة توعية بين الأطراف ذات العلاقة، وتشمل الجمهور والشركات ومقدمي الخدمات.
- o يتم إنشاء موقع إلكتروني يقدم معلومات محدثة حول الرسائل الإقتحامية بخصوص:
 - الأنظمة والقوانين السعودية الجديدة المتعلقة بالرسائل الإقتحامية.
 - تثقيف أصحاب العلاقة والمستخدمين بشأن الآثار السلبية للرسائل الإقتحامية وكيفية التعامل معها.
 - المعلومات الحديثة التي تنشرها الهيئات والمنظمات الدولية بخصوص أفضل الممارسات المتبعه بهذا الصدد.

- المعلومات الحديثة حول الأنواع الجديدة من الوسائل والوسائط المستخدمة في إرسال الرسائل الاقتحامية، والتقنيات الجديدة لمكافحة الرسائل الاقتحامية، وغير ذلك.
- الإحصائيات المتعلقة بالرسائل الاقتحامية في المملكة.
- o يتم إطلاق حملات التوعية بشكل منتظم في المملكة.

٦. التعاون الدولي

- o بالنظر لكون معظم الرسائل الاقتحامية تصدر من خارج المملكة، يتوجب إنشاء بعض الآليات مع الدول الأخرى لتنسيق جهود مكافحة الرسائل الاقتحامية ولضمان وصول هذه الجهود إلى مرسلتي الرسائل الاقتحامية الموجودين في الدول الأخرى ومقاضاتهم.
- o يُنصح بانضمام المملكة إلى الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بمكافحة الرسائل الاقتحامية وتوقيع اتفاقيات دولية وإقليمية لتسهيل استخدام ومقاضاة مرسلتي تلك الرسائل.

٧. قياس الرسائل الاقتحامية

- o يجب قياس مدى فاعلية تدابير مكافحة الرسائل الاقتحامية المتخذة في المملكة.
- o يتم مراقبة مستوى الرسائل الاقتحامية بشكل مستمر في المملكة، مما يتسنى معه تحديد نقاط الضعف في الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية وبالتالي اقتراح استخدام تدابير محسنة.